السياسات الاقتصادية والفقر

د. علي عبدالقادر

السياسات الاقتصادية التجميعية والفقر

قنــوات التأثيـــر:

- يتوقع، من الناحية التحليلية، أن تؤثر السياسات الاقتصادية التجميعية، على الفقر بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة. تشتمل الطرق المباشرة على وقع السياسات على دخول العاملين خصوصاً في القطاع العام.

- وتتمحور القناة المباشرة تتمحور حول سياسة الإنفاق الحكومي. بينما تشتمل القنوات غير المباشرة على الطلب التجميعي على السلع والخدمات والعمالة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقي.

قناة الإنفاق الحكومي:

- تخفيض العمالة في القطاع العام يؤدي إلى ارتفاع مؤشر عدد الرؤوس.
- الانخفاض الحاد في التحويلات العينية والنقدية من الحكومة للأفراد يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع مؤشر عدد الرؤوس.

- إلغاء الدعم على السلع والخدمات التي يستخدمها الفقراء يؤدي إلى تعميق الفقر كما تعكسه فجوة الفقر وذلك لأنه يزيد من تكلفة مقابلة الحاجات الغذائية.

- لاحظ إن هدف حزمة السياسات المالية المذكورة أعلاه هو تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى مستوياتٍ تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادر العادية التي لا يترتب عليها ضغوطاً تضخمية.

- المدى الذي تتمكن فيه مثل هذه السياسات المالية من كبح جماح التضخم فربما تمكن الفقراء من الاستفادة من ذلك ومن ثم فإن الوقع النهائي على حالة الرفاه الاجتماعي يجب تقصيه في إطار تطبيقي دون الركون إلى التوقعات النظرية سالفة الذكر.

- يذكر أيضاً أن للسياسات المالية المعنية تأثير يترتب على هيكل الموازنة العامة وليس فقط على مستوى الإنفاق الحكومي. ويقصد بهيكل الموازنة العامة هو التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على بنود الإنفاق. ويلاحظ في هذا الصدد أن نصيب الإنفاق الحكومي على القطاعات الحكومية (كالتعليم والصحة والتغذية) ربما ازداد على الرغم من انخفاض حجم الإنفاق.

- كذلك يلاحظ أنه حتى إذا انخفض نصيب الإنفاق على دعم السلع والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي أو كنسبة من إجمالي الإنفاق فإن ذلك ربما لا يؤثر على الفقر بطريقة سلبية إذا ما صاحب مثل هذا الانخفاض تحسن ملحوظ في نظام استهداف المستفيدين من مثل هذا النوع من الإنفاق.

قناة الطلب التجميعي والعمالة:

- يتأتى أثر الطلب التجميعي على الفقر من انخفاض الإنفاق الاستثماري العام ومن ثم انخفاض الاستثمار في الاقتصاد.
- يتأثر الطلب التجميعي سلباً بالسياسات الضريبية والسياسات النقدية وذلك من خلال انخفاض الإنفاق الخاص في الاقتصاد الأمر الذي يتسبب في تراجع النشاط الاقتصادي بما في ذلك خلق فرص العمالة ومن ثم يتسبب في ازدياد الفقر.

قناة التضخم:

- كما هو معروف يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكلاً في الدخل الحقيقي الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر. وعادة ما يكون وقع التضخم أكبر أثراً في حالة الفقراء الذين عادة ما تكون دخولهم اسمية وغير مصممة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار (ما يعرف بتأثير الدخول).

قناة سعر الصرف الحقيقي:

- تهدف حزمة السياسات التجميعية المكونة من السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي وذلك بغرض إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري. ومن ثم يتوقع أن يتأتى تأثير سياسات سعر الصرف على الفقر من خلال التفاعلات الاقتصادية التوازنية على مستوى الاقتصاد وعلى المدى الزمني الذي تستغرقه هذه التفاعلات لتؤدي أكلها .

- ويلاحظ في هذا الشأن أنه عادة ما يتم تنفيذ سياسة سعر الصرف بالتخفيض الاسمي لسعر صرف العملة الوطنية والذي عادة ما يترتب عليه ارتفاع في معدل التضخم نتيجة لارتفاع أسعار الواردات وهو أمر عادة ما يترتب عليه ازدياد في الفقر.

- يلاحظ أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي ربما ترتب عليه ازدياد في إنتاج سلع الصادر الزراعية ومن ثم ارتفاع دخول المنتجين لهذه السلع. فإذا كان معظم هؤلاء من الفقراء فربما ترتب علي ذلك انخفاض للفقر.

- يلاحظ أنه إذا ما تمت عملية إعادة تخصيص الموارد نحو إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري فإن ذلك سيعني تدني الطلب على العمالة في القطاعات التي تنتج تلك السلع غير القابلة للتبادل التجاري. ازدياد البطالة في هذه القطاعات، بالإضافة إلى انخفاض دخولها الحقيقية، يؤدي إلى زيادة الفقر خصوصاً في القطاع الحضري.

النتائج التطبيقية:

- لعينة من 38 قطراً نامياً توفرت لها المعلومات ثم استقصاء المغزوية الإحصائية لتأثير السياسات التجميعية على الفقر حيث استخدم لوغاريتم مؤشر عدد الرؤوس كمتغير معتمد واستخدمت المتغيرات مفسرة ما يلي:
  - معدل تضخم أسعار المستهلك (كمؤشر للسياسة النقدية) .
  - لوغاريتم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للسياسة المالية) .

- لوغاريتم بند الدعم والتحويلات الجارية في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للسياسة المالية) .
- لوغاريتم بند الدعم والتحويلات الجارية في الموازنة العامة كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي (كمؤشر للسياسة المالية من وجهة نظر هيكل الموازنة) .
- لوغاريتم الدخل القومي للفرد بالأسعار الثابتة لعام 1987 (وهو متغير أساسي تعرف عليه مؤشرات الفقر) .
- معدل نمو دخل الفرد .

- لوغاريتم مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال (كمؤشر لسياسة سعر الصرف وعُرف بحيث يعنى إرتفاع المؤشر تخفيضا لسعر الصرف) .
- معدل تغير سعر الصرف الحقيقي الفعال (كمؤشر لسياسة سعر الصرف) .
- معدل تغير سعر الصرف الحقيقي الفعال (كمؤشر لسياسة سعر الصرف) .
- لوغاريتم نسبة السكان الحصر في إجمالي السكان (وهو مؤشر هيكلي) .
- لكل هذه المتغيرات المفسرة إستخدم متوسط السنة التي توفر لها مؤشر الفقر والسنة السابقة لها .

- تم تقدير العلاقة بين السياسات التجميعية والفقر لثلاثة حالات للسياسة المالية:

  - عندما تكون نسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للسياسة المالية.
  - عندما يكون بند الدعم والتحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للسياسة المالية.
  - عندما يكون بند الدعم والتحويلات كنسبة من إجمالي الإنفاق ممثلاً للسياسة المالية.

- يلخص الجدول أهم النتائج التي تم التوصل إليها حيث المتغير المعتمد هو لوغاريتم دخل الفرد وحيث الأرقام بين الأقواس هي قيم ت – الإحصائية.

السياسات التجميعية والفقر: ملخص

المتغيرات المفسرة	حالة لوغاريتم الإنفاق الحكومي	حالة لوغاريتم الدعم والتحويلات للناتج	حالة لوغاريتم الدعم والتحويلات للإنفاق
ثابت التقدير	5.91 (3.27)	8.27 (2.55)	9.09 (2.94)
معدل التضخم	0.01 (3.00)	0.01 (2.46)	0.01 (2.38)
مؤشر السياسة المالية*	- 0.12 (0.61)	- 0.13 (0.92)	- 0.08 (0.59)
لوغاريتم دخل الفرد	- 0.40 (5.65)	- 0.47 (3.80)	- 0.48 (3.87)
لوغاريتم مؤشر سعر الصرف	0.06 (0.17)	- 0.42 (0.67)	- 0.54 (0.89)
معامل التحديد المعدل	0.53	0.59	0.58
عدد المشاهدات	38	24	24

* أنظر عناوين الأعمدة.

- من الجدول يتضح ما يلي:

  - لكل الحالات، هنالك علاقة سالبة ومعزوية إحصائياً بين الفقر ودخل الفرد حيث تتراوح مرونة مؤشر تعداد الرؤوس بالنسبة للدخل بين سالب 0.4 إلى سالب 0.48. وهي علاقة هيكلية.

- لكل الحالات، ليس هنالك علاقة ذات مغزوية إحصائياً بين مؤشرات السياسة المالية وسياسة سعر الصرف مع الفقر. ويتضح من النتائج أنه يتوقع أن تكون العلاقة سالبة بين مؤشرات السياسة المالية، بمعنى الإنفاق الحكومي، والفقر، بينما ليس هنالك استقرار في العلاقة مع سياسة سعر الصرف.

- لكل الحالات، هنالك علاقة موجبة وذات مغزوية إحصائية بين معدل التضخم ومؤشر عدد الرؤوس مما يعني أن السياسات الاقتصادية التجميعية التي تهدف إلى التحكم في معدلات التضخم من شأنها الإقلال من الفقر.

السياسات الاقتصادية والتوزيع

- حتى وقت قريب لم تكن العلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية التجميعية وتوزيع الدخل تحظى بأهمية تذكر وذلك لأسباب تتعلق بالبناء النظري للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية التي تفترض أن جميع الفاعلين الاقتصاديين يتشابهون فيما يتعلق بأهم محددات السلوك الاقتصادي . هذا ولقد كان وقع معدلات التضخم المرتفعة على توزيع الدخل من أكثر التأثيرات المعروفة فيما يتعلق بهذه العلاقة حيث عادة ما يشار إلى أنه يتوقع أن يكون مثل هذا التأثير سالبا وذلك لتأثره على دخول القطاعات ذات الدخل الاسمي الثابت .

- بالإضافة إلى ذلك فقد حال عدم توفر المعلومات حول توزيع الدخل في عدد كبير من الدول من استكشاف هذه العلاقة من الناحية التطبيقية . هذا وتعد دراسة سارل (1997) من الدراسات التطبيقية الرائدة في هذا المجال والتي استندت على توفر قاعدة معلومات حول توزيع الدخل ، والانفاق، لعينة من الدول قام بإعدادها دينجز واسكوير (1996) . من جانب آخر، استندت الدراسة على المعلومات المتوفرة حول مؤشرات السياسة التجميعية في قاعدة معلومات سمرز وهستون (1991) المعروفة بالجدول العالمي للمقارنات الدولية .

- فيما يتعلق بتوزيع الدخل استخدمت الدراسة معامل جيني كمؤشر لحالة توزيع الدخل . وكما هو معروف يمكن حساب معامل جيني لأي توزيع للدخل وذلك بتطبيق التعريف التالي:

$$G = 1 - \sum_{i=1}^{n} (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

حيث P هي التوزيع التكراري التراكمي للسكان وL هي التوزيع التكراري التراكمي للانفاق أو الدخل مع ملاحظة أن $P_n=L_n=1$ ، $P_0=L_0=0$، وكما هو معروف يتراوح معامل جيني بين صفر (لحالة العدالة الكاملة في توزيع الدخل) إلى واحد (في حالة عدم العدالة الكاملة) .

- لأغراض استكشاف أثر السياسات التجميعية على التوزيع تم تعريف المتغير التابع (المعتمد) على أساس معدل التغير السنوي لمعامل جيني لكل قطر من الأقطار توفرت له مشاهدات تمكن من تقدير معدل التغير السنوي على أساس معادلة الاتجاه التقليدية حيث عرف عامل الزمن بأنه سنة المشاهدة T:

$$G = \alpha + \beta T$$

حيث اعتبر المعامل β على أنه معدل التغير السنوي لمعامل جيني . هذا وقد تم حساب هذا المعدل لعينة من 52 قطر بما في ذلك 7 أقطار اشتراكية .

- اشتملت المتغيرات المفسرة على متغيرات السياسات التجميعية ومتغيرات ديموغرافية . هذا وقد اشتملت متغيرات السياسات التجميعية على ما يلي :

- متوسط لوغاريتم الدخل الحقيقي للفرد .
- متوسط سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة .
- متوسط التغير النسبي السنوي لسعر الصرف الحقيقي خلال الفترة .

- متوسط نسبة مؤشر سعر الاستثمار ومؤشر سعر الاستهلاك معبراً عنها بالنسبة للنسبة الدولية (شروط التبادل) .
- متوسط معدل التضخم على أساس مخفض الناتج المحلي الاجمالي .
- متوسط التذبذب في معدل التضخم على أساس القيمة المطلقة في التغير في المعدل من سنة إلى أخرى .
- متوسط معدل التغير السنوي في معدل التضخم على أساس التقدير الاحصائي (كما تم في حالة معامل جيني) .

- متوسط معدل الاستثمار (بمعنى الاستثمار كنسبة من الامتصاص الدخلي) .
- متوسط الاستهلاك الحكومي كنسبة من اجمالي الاستهلاك.
- متوسط الوضع الاقتصادي الخارجي على أساس الفجوة بين الناتج المحلي الاجمالي والامتصاص الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .
- متوسط تغير الوضع الاقتصادي الخارجي.
- معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد .

- اشتملت المتغيرات الديموغرافية على ما يلي :

  ➢معدل نمو السكان .

  ➢متوسط نسبة السكان الذي يقل عمرهم عن 15 سنة .

  ➢متوسط تغير نسبة السكان الذي يقل عمرهم عن 15 سنة .

  ➢متوسط نسبة السكان الذين هم في القوة العاملة .

  ➢متوسط معدل تغير نسبة السكان الذين هم في القوة العاملة .

- بالإضافة إلى هذه المتغيرات المفسرة ، وبعد استكشاف مغزويتها الاحصائية واستبعاد تلك التي لم تحظ بمعنوية احصائية ، تمت إضافة مجموعة المتغيرات بتفاعلها مع متوسط الدخل الحقيقي للفرد .

- هذا ويورد الجدول التالي العلاقة السببية بين متغيرات السياسات التجميعية التي وجد أن لها تأثير ذو مغزوية إحصائية على معدل التغير في معامل جيني ، حيث تم تقدير المعادلة لعينة ضمت 45 قطر، باستثناء الأقطار الاشتراكية ، وحيث بلغ معامل التحديد المعدل للعلاقة المقدرة 0.505 .

جدول يوضح العلاقة بين مؤشرات السياسات التجميعية ومعامل جيني لتوزيع الدخل والانفاق :

المتغير المفسر	المعامل المقدر	ت – الاحصائية
لوغاريتم الدخل الحقيقي للفرد	0.322 -	4.65 -
معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد	0.134 -	5.77 -
شروط التبادل التجاري	0.285 -	3.34 -
التغير في سعر الصرف الحقيقي	0.067	3.60
معدل الاستثمار	0.020 -	3.20 -
نسبة القوة العاملة من السكان	0.018	3.48
تعير نسبة القوة العاملة من السكان	1.270	5.98
تفاعل التغير في سعر الصرف مع الدخل	0.068 -	2.72 -
ثابت التقدير	2.580	4.83

- على أساس هذه النتائج استخلص ساريل أن المتغيرات الاقتصادية التجميعية التي يترتب عليها تحسن في حالة توزيع الدخل ، بمعنى انخفاض معامل جيني ، تشتمل على ما يلي :

  - معدل النمو الاقتصادي .
  - مستوى دخل الفرد .
  - معدل الاستثمار .
  - معدل انخفاض سعر الصرف الحقيقي (خصوصاً في الدول النامية) .
  - التحسن في شروط التبادل التجاري الدولي.

- كذلك أُستخلص أن المتغيرات الاقتصادية التجميعية التي لا تؤثر على توزيع الدخل بطريقة ذات مغزوية إحصائية تشتمل علي :

- معدل التضخم بما في ذلك تذبذبه وتغيراته .
- الاستهلاك الحكومي .
- الوضع الاقتصادي الخارجي (بما في ذلك تغيراته) .
- مستوى سعر الصرف الحقيقي .
- مستوى الأسعار .